

تونس

اتحاد الشغل: «أحبك يا شعب»

مالك زياتي

يستمر الصراع بين «الاتحاد العام التونسي للشغل»، وحكومة الرجل الشاب يوسف الشاهد. اوله من ذهب امينه العام نور الدين الطوبوي، إلى الاعلان بلغة واضحة أنّ منظّمته ذات التاريخ الضخم في البلاد بين نظيراتها العربية، سوف تبقى «سداً مهيماً للدفاع عن خيارات الشعب والمحافظة على ممتلكاته». طبعاً الشاهد في المقابل ليس «شيطاناً نيوليبرالياً» يريد السطو على الدولة، لكنه الرجل الذي اختير لتطبيق «الإصلاحات» الأقسى في تاريخ البلاد: من صور شراسة المواجهة أنّ وزير التربية قال للاساذة، امس، ولنقابتهم المنضوية تحت سقف «الاتحاد»: «وزارة التربية ليست إسرائيلية لتندثوا عن النصر وام الممارك».

ماذا يريد الوزير بحديثه الديماغوجي هذا؟ «الاتحاد» غارق في ازماته الداخلية، وعليه ما عليه العام وبعض القيادات في منظّمته اصبحوا كما «كبار المسؤولين، لا وقت لديهم للرد على الصحافة العربية خصوصاً». لكنّ «الاتحاد» يكاد يكون وحده اليوم في ميدان الدفاع عن دولة الرعاية الاجتماعية في تونس، ولمعركته المحلية صدى عربي لا يدّ أن يكون واسعاً. وكلما امنعوا في ضربه وفي شيطنته، نعود مجدداً إلى الزعيم النقابي الكبير فرحات حشاد، مؤسس هذه النقابة منصف الاربعينات والذي سيغتناله الفرنسيون عام 1952، لنرفع شعاره بكثير من النوستالجيا والواقعية في آن: «أحبك يا شعب»، هي معركة النزاع، وعلى الحكومات أن تنزل إلى الارض قليلاً...

تقلبات وصراعات نصف قرن

«قوة الاتحاد» لا تأتي فقط من حجمه او تنظيمه، بل أيضاً من تاريخه

على المقلب الآخر كان «اتحاد الشغل» يحمل برنامجاً اقتصادياً، تجناه الرئيس، وبدأت من هناك مسيرة ثلاثة عقود من المذ والجز.

بتحالف الطرفين، بدأت ملامح الدولة الجديدة تبرز، كان «اتحاد الشغل» اشتراكياً، يرفض الشيوعية ويهاجم البرجوازية، ولم يكن للحزب الحاكم أيديولوجيا اقتصادية، فاقصرت الصراعات داخله على التوجهات السياسية والترعات الزعاماتية.

في تلك الفترة، انتقل أحمد بن صالح من الأمانة العامة للنقابة إلى الحكومة، وصار في بداية الستينات الرجل الأقوى بعد الرئيس، حيث جمع بين كل الحقايب الاقتصادية لتطبيق «سياسة التعاضد» بموازاة ذلك، غيّر الحزب اسمه إلى «الحزب الاشتراكي الدستوري»، ونظر لتطبيق اشتراكية دستورية.

على رغم تطبيق برنامجه الاقتصادي والتعلّيمي والصحي، صار «الاتحاد» في إطار سياسة الوحدة القومية الضمّاء التي اقامها بورقيبة على

هاشم الشأن العام، حتى أنه تحوّل إلى معارضة «سياسة التعاضد»، وسياسات حكومية أخرى سنها أمينه العام السابق. لم يبق الأمر عند ذلك الحدّ، فعلى أثر سجن قياديين نقابيين، منصف الستينات، هرب أحمد التليلي، الأمين العام السابق وأحد أبرز وجوه الحركة الوطنية، إلى أوروبا، وكتب إلى بورقيبة رسالة شهيرة احتج فيها على غياب الديمقراطية ومحاولة تدجين المنظمة النقابية.

مع بدء الأزمات، كان بن صالح، الوزير صاحب الماضي النقابي، منكباً على توسيع المؤسسات وبناء اقتصاد مخطّط تسترته الدولة، وعلى رغم كل ما قبل عن سياسة الرجل، فقد تأسست خلال فترة حكمه الشركات العمومية، التي لا يزال التصرف في ما تبقى منها محلّ تنازع اليوم بين «الاتحاد» والحكومة. لم تبدأ المشكّلات الحقيقية إلا بعد إزاحته نهاية الستينات (ومن ثم اتهامه بالخيانة، وسجنه)، وانطلاق المرحلة الليبرالية في السبعينات.

لم يكن «الاتحاد» الذي تزامن تنفيذ جزء كبير من برنامجه مع قمعه، بعيداً عن ذلك، فقد كانت محنته القائمة أكبر، وراء «خيرات» الليبرالية السبعينات التي تحققت وفقها نسب نمو هي الأعلى في تاريخ البلاد، ولا تزال إلى اليوم تُنقّر «حذين» الخبز الاقتصادي ورجال الأعمال. تخفت أزمات اقتصادية، كان «الأزدهار» يشمل كل شيء، ما عدا ظروف عيش العمال، خصوصاً في المناطق الداخلية التي بقيت بعيدة من مراكز



يبدو واضحاً اليوم اقتراب ساعة الحسم التي تأجلت (الف ب)

التصنيع المعدة للتصدير المنتشرة قرب الموانئ. جاء الانفجار عام 1978، وأعلن «اتحاد الشغل» الاضراب العام، فسجن بورقيبة، مرة أخرى، قيادة النقابة وعلى رأسها الأمين العام الحبيب عاشور، ونصب وقتياً قيادة موالية له، لم تذل في النهاية الشرعية إلا عند ذلك الحدّ. فعلى وقع الركود الاقتصادي العالمي بداية الثمانينات، اتّبع بورقيبة تصّانح «صندوق النقد الدولي» وخفّض من دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، وقامت «انتفاضة الخبز» منتصف الثمانينات، تحركت حينها هياكل «الاتحاد» الوسطى والقاعدية وأعلنت اضرابات عن العمل، وعلى رغم رفض الحبيب عاشور لها وتعطيله الاضراب العام، حمله بورقيبة المسؤولة، وانتهت حقبة الرجل الذي أراد إقامة توازن ضمن الولاء السياسي لبورقيبة في مقابل حرية نسبية للعمل النقابي.

حقبة بن علي: لا معجزة

عقب انقلاب الجنرال زين العابدين بن علي، الذي تزامن مع اشتداد سياسة اللبرلة، وجد «الاتحاد» نفسه تحت قيادة مهانة (عشرتين انقسما بين إسماغيل السحياي وعبد السلام جراد). لم يكن ذلك وليد الصدفة، فقد هندس بن علي سياسته الخاصة تجاه النقابة. عرف الرجل أنه لحكم البلاد، يجب إرضاء موظفي الدولة، أي الطبقة الوسطى، المكوّن الأساسي في جمهور «اتحاد الشغل». بداية التسعينات، وبعد انقشاع غبار المعركة مع الإسلاميين، طفن بن علي «التقدميين» على سلامة «النمط المجتمعي»، وطلب من ناحية أخرى الاستقرار، وقدم في المقابل رشاوى اجتماعية.

عمل الجنرال على إرضاء النزعة الاستهلاكية للطبقة الوسطى، وكان للفقراء نصيب أيضاً... «اتحاد الشغل» نفسه لم يكن بعيداً عن ذلك. حصل القياديون على أرض باسعار مخفضة ومهل تسديد مددة، يضاف إلى ذلك تفاصيل صغيرة أخرى مثل تسجيل معاشات بعض القياديين على حساب شركات طاقة توفّر أجوراً عالية، ومنحهم حظوة في مؤسسات الدولة. صنعت هذه الترتيبات الصورة الوردية لـ«المعجزة التونسية»... لكن مع أحداث فضيحة عام 2008 بدأت الأشياء في التغيّر.

ما بعد الثورة: عودة إلى الجذور

بعد سقوط نظام بن علي، أعاد «اتحاد الشغل» ترتيب بيئته الداخلي. حظي

«الاتحاد» والثورة، الهرم محكوسا لفهم دور «الاتحاد العام التونسي للشغل» في الثورة، يجب فصل أدوار قيادة المنظمة عن الهياكل القاعدية لها. على رغم كل التصفية السياسية التي نفذها بن علي، بقي «الاتحاد» أحد المواقع الأخيرة التي يمكن ضمنها ممارسة السياسة، ولو على مستوى مصغر وضمن حدود مرسومة من النظام نفسه.

منذ بروز «اليسار الجديد»، صار الطلاب اليساريون يتوجّهون بعد دخولهم الحياة العملية من «اتحاد الطلبة» إلى «اتحاد الشغل». بين هاتين المساحتين، كانت السياسة تتلخّص في الفوز على مرشحي النظام ضمن النقابات، وتنظيم ندوات وتظاهرات موسمية حول قضايا قومية (فلسطين، غزو العراق، إلخ)، لكن المقصود مما سبق هو الإشارة إلى وجود شبكات منتشرة وقادرة على التنسيق والحشد والتحريض، إبان الثورة. ومثلما يوضح شكري حمد، أستاذ العلوم السياسية: «كي يولد أيّ حراك احتجاجي يجب أن يتوافر أشخاص حقيقيون، وشبكات تواصل وموارد (مادية ومزّية) وظروف مناسبة»، وذلك يخدم لمصلحة «التوسّع الاجتماعي والتحرّك، وتمدهه إلى خارج الإطار الجغرافي الذي انطلق منه». ذلك بالضبط ما حصل.

يبقى وجود «الاتحاد» ضماناً لتخفيف وقع ضربات النيوليبرالية

توازن» كما نصّر قياداته دائماً. لكن هذه العودة ترافقت مع صدامات، سبقت فترة حكومة الإسلاميين وحلفائهم، وتستمر الآن مع حكومة يوسف الشاهد.

تقول حكومات «ما بعد بن علي» إنّ التوازنات المالية العامة تآكلت، مضيفة (بخاصة حكومة يوسف الشاهد) أنّ الحلول تكمن في «إصلاحات كبرى» تشمل تسريح أكبر عدد ممكن من موظفي القطاع العام، رفع سن التقاعد، وخصخصة الشركات العمومية الخاسرة التي تستنزف موارد من الموازنة. في المقابل ذلك، يرى «اتحاد الشغل» أنّ الحكومة واضحة إلى «إملاءات» من «صندوق النقد الدولي» وأنّ الحل يكمن في إصلاح الشركات العمومية وليس بيعها، وإدماج الأنشطة غير المنضوية التي تمثّل ما يقرب من نصف الاقتصاد وتشغل أكثر من ثلث اليد العاملة (سُنت قوانين في هذا الاتجاه، لكن يبدو أنها غير كافية).

بين هذا وذاك، يبدو واضحاً اليوم اقتراب ساعة الحسم التي تأجلت بفعل ضخّ أموال القروض في الاقتصاد، إنّ بدأت مطرقة التقشف في الدقّ. ووسط كل هذا، وفي ظل غياب رؤية وبرنامح اقتصادي، كما كانت الحال زمن الاستقلال، لن يكون أمام «الاتحاد» فعل الكثير لإيقاف مدم عالمي يقتدي على مكاتب دولة الرعاية الاجتماعية، لكن يبقى وجوده ضماناً لتخفيف وقع ضربات النيوليبرالية، ويبقى الواقع الأهمّ في الحفاظ على التجربة السياسية الديمقراطية. (كامل التقرير على موقعنا)



يعد الصادق علوش من مؤسسي «الاتحاد» (الأخبار)

أنه لا يعترض على إصلاح منظومة الصناديق الاجتماعية مما يجعل المقرنة بين ما يحصل اليوم وأزمة 1985 لا تستوي باعتبار أنّ الأمور وما ستؤول إليه غير واضحة إلى الآن. لكن لا اعتقد أنّ الأمور يمكن أن تتوّل إلى ما حصل في عام 1985 أو ما يُعرف بـ«انتفاضة الخبز» ومعارضة «الاتحاد» لسياسات الدولة العامة، حيث كان رد فعل الوزير الأول محمد مزالى قوياً جداً خلال المواجهة مع الاتحاد العام التونسي للشغل حينها، فقد زج بالقيادات وعلى رأسها الحبيب عاشور في السجن ونصّب قيادة جديدة واستولى على مقرات المنظمة في جهات البلاد. (كامل المقابلة على موقعنا)

كبيرة في «مجلة الشغل» وتركيز نظام التقاعد في القطاع الخاص. تحسنت الأمور إلى حدود 26 كانون الثاني/ جانفي 1978، تاريخ بداية أحداث «الخمس الأسود» التي شهدتها تونس بعد الاضراب الذي أعلنه «الاتحاد» رفضاً لسياسات الدولة وتمت مواجهته بإعلان حالة الطوارئ، وقد تمت إحالتي بصفتي عضواً في المكتب التنفيذي للاتحاد، رفقة الحبيب عاشور وغيرنا من القيادات، على محكمة أمن الدولة. «هل صحيح أنّ المؤشرات الحالية للبيع في مؤسسات عمومية ورفع في البلاد (توجهات عامة للحكومة والبيع في مؤسسات عمومية ورفع في البلاد) تجعل على أزمة 1985 بين «الاتحاد» وحكومة محمد مزالى؟ في رأيي هناك خلاف بين الأطراف المتداخلة حول كيفية الإصلاح، فدفع للنظر في وضعية كل مؤسسة عمومية وإصلاحها كما

كان يطمح لخلافة والده. لكن حين عاد بورقيبة في 1 حزيران/ جوان 1955، استقبلته جماهير غفيرة، بمعنى أنه لم يكن في موقع ضعف جماهرياً. أما عن المؤتمر الذي نظمه «الاتحاد» لبورقيبة في صفاقس فقد تمت دعوة صالح بن يوسف من طرف الرض والقول «انتم هنا لتهددوني بالموت». ما الذي يجعل الحبيب عاشور الحبيب عاشور هو من كرس استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل عن الحزب الدستوري والنظام السياسي، كما أنّه أرسى السياسة التعاقدية وتعديلات

الصادق علوش: «الاتحاد» وُلِدَ مستقلاً... وسيبقى

«المقارنة بين ما يحصل اليوم وبين «انتفاضة الخبز» لا تستوي

لكن «اتحاد الشغل» نظم مؤتمر صفاقس عام 1955 لمصلحة بورقيبة، وهو ما حسم نهائياً المعركة مع بن صالح لصلحت؟ في تلك الفترة كان بورقيبة غائباً خارج البلاد وكان صالح بن يوسف يدير الأمور في الداخل، كما كانت له علاقات جيدة بالقصر حينها، خصوصاً مع الشاذلي بياي الذي

إثرها جائزة نوبل للسلام بدوره الاستثنائي. خلال فترة ديكتاتورية نظام بن علي، شكّل «الاتحاد» غطاءً سياسياً للمعارضين بجمع اتجاهاتهم الأيديولوجية. كان بمثابة فيسيفساء سياسية وأيديولوجية.

إقال إن انتصار «الاتحاد» لبورقيبة خلال معركته مع صالح بن يوسف كان محدداً لمصير تونس الحالية. هل يستقيم هذا القول؟ في تلك الفترة، خلال الاستعمار والاضرابات والحركات المستقلة عن فرنسا في 1955، اعتبر بورقيبة أنّ الاستقلال الداخلي خطوة للأمام، في حين اعتبرها صالح بن يوسف خطوة للوراء. و«الاتحاد» في تلك الفترة ساند توجه بورقيبة في تبني المرحلة وسياسة «خذ وطالب»، وكانت النتيجة في النهاية الاستقلال.

تونس... محدي الورفلي من حين لآخر يتعرض «الاتحاد» لانتقادات تقول إنه يخرج من دائرة دوره الاجتماعي ويدخل في السياسة. هل يستقيم ذلك النقد بالنظر لتاريخ هذه المنظمة؟ دعني أتحدث عن المادي، وليس لي أن أقول إن كان «الاتحاد» يتدخل في السياسة أو لا حالياً. حين تأسس «الاتحاد العام التونسي للشغل» كان مستقلاً، وبعد الاستقلال كان مستقلاً عن الأحزاب، وكان الحبيب عاشور يؤكد أنّ «الاتحاد» وُلِدَ مستقلاً وسيبقى مستقلاً للأبد.

حين يتدخل «الاتحاد»، فإن ذلك يصنّف في مصلحة تونس، والدليل تدخله بعد (14 جانفي) حين كانت الأحزاب تتطاحن والبلاد مهددة بحمام دم، فآدار حواراً وطنياً أنقذ البلاد، وثال على

الصادق علوش هو واحد من مؤسسي «الاتحاد العام التونسي للشغل» ومن بين قياداته التاريخية التي عاصرت تاريخ المنظمة النقابية القوية. منذ تأسيسها مع فرحات حشاد، إلى علاقات المذّ والجزر مع سلطة الحبيب بورقيبة